المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/05/2015

الصبار يبرز التوسع والتعدد في النسيج المدني المغربي المهتم بقضايا حقوق الإنسان

11021/3

أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التوسع والتعدد الكبير في النسيج المدني المغربي المهتم بقضايا وأجيال حقوق الإنسان.

وأوضح خلال مائدة مستديرة، نظمت يوم الأربعاء بالرباط، أنه يوجد على سبيل المثال 442 جمعية مدنية تهتم بوضعية الإعاقة التي تعد جزءا من حقوق الإنسان، مشددا على الارتباط الوثيق بين التطور الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان في مختلف أبعادها.

وأشار من جانب آخر، خلال هذه المائدة التي نظمت بمبادرة من حلقة الوفاء لذاكرة محمد الحيحي، حول "الحركة الحقوقية ورهان البناء الديمقراطي"، بمشاركة عدد من ممثلي الهيئات الحقوقية والفعاليات الجمعوية والأكاديمية المهتمة، ، إلى ضرورة استقلالية الأجندة الوطنية في مجال حقوق الإنسان ورصد دقيق لحاجيات المجتمع الضاغطة في هذا المجال، إلى جانب عدد من الرهانات المرتبطة بترجمة التطورات الدستورية في مجال حقوق الإنسان، والنهوض بجودة تقارير المنظمات ودقتها وحياديتها، وإسماع صوت الفاعل الحقوقي في ما يخص السياسات العمومية.

وأبرز فاعلون حقوقيون من مشارب متنوعة الدور الذي اضطلعت به ولاتزال الحركة الحقوقية في تطوير البناء الديمقراطي بالمغرب، وكذا التحديات المرتبطة بتفعيل المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وتكريس الاستقلالية، وتطوير الأداء في تتبع السياسات العمومية والاحترافية في العمل.

وتطرق هؤلاء الفاعلون إلى المكتسبات الهامة التي حققتها الحركة الحقوقية، وحجم الرهانات والتحديات المطروحة في مسار تعزيز البناء الديمقراطي وخاصة ما يهم ترجمة التطورات الراهنة دستوريا في المجال الحقوقي على المستوى التشريعي والميداني، أو على مستوى تحديات الإرهاب.

وفي هذا الصدد، ذكر النقيب عبد الرحمان بن عمرو، بنضالات الحركة الحقوقية في سنوات صعبة في تاريخ المغرب من أجل تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مسجلا بأن الحركة الحقوقية حققت مكتسبات على مستوى المتن الدستوري، إلى جانب توسع وتعدد المنظمات الحقوقية.

محمد الصبار

واعتبر في هذا السياق أنه لا تكفي نصوص القانون أو الدستور، مهما حملت من ضمانات، ما لم تفعل هذه النصوص على أرض الواقع ، مبرزا مسؤولية كل من المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء والمجتمع، ولاسيما الحركة الحقوقية في تفعيل وتكريس احترام حقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب، داعيا، من جانب آخر، إلى تشكيل جبهة حقوقية وسياسية من أجل مواجهة أي تراجع عن المكتسبات في مجال حقوق الإنسان.

ومن جانبه، شدد لحبيب بلكوش، رئيس مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، على الحاجة إلى إعادة قراءة وتوثيق تاريخ الحركة الحقوقية وتسليط الضوء على ما حققته وما لم تحققه في هذا المجال، مبرزا أن الحركة الحقوقية في المغرب استطاعت أن تحقق مكتسبات في مستويات متعددة، حيث جعلت من سؤال حقوق الإنسان سؤالا راهنيا في أجندة مختلف الفاعلين والذي ترجم على مستوى سياسة الدولة في قضايا متعددة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والحقوق الثقافية.كما ذكر بأن الحركة الحقوقية كانت جزءا من الحركة الديمقراطية في مسار البناء التطور الديمقراطي، وما حققته من مكتسبات في المجال الدستوري، داعيا من جانب آخر إلى إعادة قراءة استقلالية الحركة الحقوقية عن مختلف الفاعلين، وتطوير مهارات وخبرات الجمعيات في مجال تقييم السياسات العمومية وتوسيع التفكير في تحديات من قبيل الإرهاب وتحديات تأصيل وتملك ثقافة حقوق الإنسان .

أما خديجة مروازي، رئيسة الوسيط لحقوق الإنسان، فقد دعت الحركة الحقوقية والجمعوية إلى التحلي بيقظة أكبر في مراقبة وتتبع تفعيل السياسات العمومية والاختلالات في البرامج ومدى انسجام هذه السياسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسجلت عددا من التحديات المطروحة على الحركة الحقوقية من قبيل تطوير الثقافة الحقوقية في المجتمع، وترسيخ الاستقلالية في العلاقة مع الأحزاب والدولة والمانحين، إلى جانب مسؤولية تقييم أداء هذه المنظمات .

من جهتها، أبرزت لطيفة البوحسيني، الأستاذة الجامعية والفاعلة الحقوقية، الدور الذي اضطلعت به الحركة الحقوقية النسائية في مسار تطوير البناء الديمقراطي، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين، موضحة أن الحركة النسائية استطاعت بمكوناتها المختلفة المساهمة في دينامية وتطور المغرب على مختلف المستويات السياسية والحقوقية والمدنية.

وأشارت إلى أن الحركة النسائية تمكنت من تطوير قدرتها التفاوضية والترافعية، والتكيف مع حركة المجتمع والانفتاح وعدم الجمود في المرجعية، فضلا عن تطورها في تحقيق الاستقلالية عن الدولة والمؤسسات والأحزاب السياسية.

وتطرقت مداخلات بعض الفاعلين في المجال الحقوقي، خلال المناقشة العامة، إلى قضايا متعددة ترتبط على الخصوص بدور الحركة الحقوقية الراهن في تفعيل المقتضيات الدستورية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إلى جانب قضايا الاستقلالية والحدود ما بين السياسي والحقوقي في عمل الجمعيات الحقوقية، فضلا عن التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واستحضرت على صعيد آخر، عطاءات ومسار الفاعل الجمعوي والحقوقي الراحل محمد الحيحي (1928-1998)، الذي كان أول رئيس لاتحاد المنظمات التربوية ورائد من رواد الحركة التطوعية بالمغرب.

الصبار يبرز التوسع والتعدد في النسيج المدني المغربي المهتم بقضايا حقوق الإنسان

و م ع بتاريخ الخميس 28 ماي 2015

الرباط – أبرز محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التوسع والتعدد الكبير في النسيج المدني المغربي المهتم بقضايا وأجيال حقوق الإنسان

الصبار: المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد إعداد مذكرة حول تصوره لكيفية تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالهوية والتعددية الثقافية واللغوية
محمد الصبار : هناك قضايا لا علاقة لها بحقوق الإنسان يتم تسييسها بالأقاليم الجنوبية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بالجزائر في ندوة دولية حول تدبير تدفقات الهجرة المختلطة
محمد الصبار..المغرب عاش ربيعا مغربيا ناعما بدون انزلاقات وبدون خسائر مادية
وأوضح خلال مائدة مستديرة، نظمت أمس الأربعاء بالرباط أنه يوجد على سبيل المثال 442 جمعية مدنية تهتم بوضعية الإعاقة التي تعد جزء من حقوق الإنسان، مشددا على الارتباط الوثيق بين التطور الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان في مختلف أبعادها.

وأشار من جانب آخر خلال هذه المائدة التي نظمت بمبادرة من حلقة الوفاء لذاكرة محمد الحيحي، حول "الحركة الحقوقية ورهان البناء الديمقراطي"بمشاركة عدد من ممثلي الهيئات الحقوقية والفعاليات الجمعوية والأكاديمية المهتمة، ، إلى ضرورة استقلالية الأجندة الوطنية في مجال حقوق الإنسان ورصد دقيق لحاجيات المجتمع الضاغطة في هذا المجال، إلى جانب عدد من الرهانات المرتبطة بترجمة التطورات الدستورية في مجال حقوق الإنسان والنهوض بجودة تقارير المنظمات ودقتها وحياديتها وإسماع صوت الفاعل الحقوقي في ما يخص السياسات العمومية.

وأبرز فاعلون حقوقيون من مشارب متنوعة الدور الذي اضطلعت به ولا تزال الحركة الحقوقية في تطوير البناء الديمقراطي بالمغرب، وكذا التحديات المرتبطة بتفعيل المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وتكريس الاستقلالية وتطوير الأداء في تتبع السياسات العمومية والاحترافية في العمل.

وتطرق هؤلاء الفاعلون إلى المكتسبات الهامة التي حققتها الحركة الحقوقية وحجم الرهانات والتحديات المطروحة في مسار تعزيز البناء الديمقراطي وخاصة ما يهم ترجمة التطورات الراهنة دستوريا في المجال الحقوقي على المستوى التشريعي والميداني، أو على مستوى تحديات الإرهاب.

وفي هذا الصدد، ذكر النقيب عبد الرحمان بن عمرو، بنضالات الحركة الحقوقية في سنوات صعبة في تاريخ المغرب من أجل تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مسجلا بأن الحركة الحقوقية حققت مكتسبات على مستوى المتن الدستوري، إلى جانب توسع وتعدد المنظمات الحقوقية.

واعتبر في هذا السياق أنه لا تكفي نصوص القانون أو الدستور مهما حملت من ضمانات ما لم تفعل هذه النصوص على أرض الواقع ، مبرزا مسؤولية كل من المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء والمجتمع ولاسيما الحركة الحقوقية في تفعيل وتكريس احترام حقوق الإنسان وعدم الإفلات من العقاب، داعيا، من جانب آخر، إلى تشكيل جبهة حقوقية وسياسية من أجل مواجهة أي تراجع عن المكتسبات في مجال حقوق الإنسان.

ومن جانبه، شدد لحبيب بلكوش، رئيس مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، على الحاجة إلى إعادة قراءة وتوثيق تاريخ الحركة الحقوقية وتسليط الضوء على ما حققته وما لم تحققه في هذا المجال، مبرزا أن الحركة الحقوقية في المغرب استطاعت أن تحقق مكتسبات في مستويات متعددة، حيث جعلت من سؤال حقوق الإنسان سؤالا راهنيا في أجندة مختلف الفاعلين والذي ترجم على مستوى سياسة الدولة في قضايا متعددة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والحقوق الثقافية.

كما ذكر بأن الحركة الحقوقية كانت جزءا من الحركة الديمقراطية في مسار البناء التطور الديمقراطي وما حققته من مكتسبات في المجال الدستوري، داعيا من جانب آخر إلى إعادة قراءة استقلالية الحركة الحقوقية عن مختلف الفاعلين وتطوير مهارات وخبرات الجمعيات في مجال تقييم السياسات العمومية وتوسيع التفكير في تحديات من قبيل الإرهاب وتحديات تأصيل وتملك ثقافة حقوق الإنسان .

أما خديجة مروازي، رئيسة الوسيط لحقوق الإنسان، فقد دعت الحركة الحقوقية والجمعوية إلى التحلي بيقظة أكبر في مراقبة وتتبع تفعيل السياسات العمومية والاختلالات في البرامج ومدى انسجام هذه السياسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وسجلت عددا من التحديات المطروحة على الحركة الحقوقية من قبيل تطوير الثقافة الحقوقية في المجتمع وترسيخ الاستقلالية في العلاقة مع الأحزاب والدولة والمانحين، إلى جانب مسؤولية تقييم أداء هذه المنظمات .

من جهتها، أبرزت لطيفة البوحسيني، الأستاذة الجامعية والفاعلة الحقوقية، الدور الذي اضطلعت به الحركة الحقوقية النسائية في مسار تطوير البناء الديمقراطي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين، موضحة أن الحركة النسائية استطاعت بمكوناتها المختلفة المساهمة في دينامية وتطور المغرب على مختلف المستويات السياسية والحقوقية والمدنية.

وأشارت إلى أن الحركة النسائية تمكنت من تطوير قدرتها التفاوضية والترافعية والتكيف مع حركة المجتمع والانفتاح وعدم الجمود في المرجعية، فضلا عن تطورها في تحقيق الاستقلالية عن الدولة والممونين والأحزاب السياسية.

وتطرقت مداخلات بعض الفاعلين في المجال الحقوقي، خلال المناقشة العامة، إلى قضايا متعددة ترتبط على الخصوص بدور الحركة الحقوقية الراهن في تفعيل المقتضيات الدستورية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب قضايا الاستقلالية والحدود ما بين السياسي والحقوقي في عمل الجمعيات الحقوقية، فضلا عن التعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واستحضرت على صعيد آخر، عطاءات ومسار الفاعل الجمعوي والحقوقي الراحل محمد الحيحي (1928-1998)، الذي كان أول رئيس لاتحاد المنظمات التربوية ورائد من رواد الحركة التطوعية بالمغرب.

http://www.alkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AA%D9%85_a72109.html

ما هذا الكرم الحاتمي يا أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ..؟

في الوقت الذي حسمت فيه الدولة المغربية أمرها مع ذوي الازدواجية في الموقف من قضية الوحدة الترابية، واعتبار من يشكك أو يتعامل مع خصوم القضية الوطنية خارجا عن الإجماع الوطني، وعميلا لأعداء الوطن، يخرج علينا هذه الأيام من يتحمل المسؤولية في مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ويعلن عن رغبته في أن يسمح للانفصاليين بالتعبير عن مواقفهم في قنوات التلفزيون العمومي، بما يؤكد صحة قناعتنا في النقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، من أن الانفصاليين لهم من يدافع عن أطروحتهم المعادية لإجماع الوطن في قضية وحدته الترابية .. وبالتالي، أن هناك من يوفر الدعم للانفصاليين في المجتمع المدني والحزبي والنقابي، وأن من يناورون على عدالة القضية الوطنية يوجدون حتى في المؤسسات الوطنية .. وأن الوطن معني بضرورة مراجعة منهجية عمله في الدفاع عن وحدة الوطن واستقلاله.

نشكر جريدة النهار المغربية، التي كانت سباقة في نشر الخبر عن موقف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، المنتمي لحزب الطليعة الاشتراكي، والذي نتمنى أن يخرج لنفي أو تأكيد ما جاء في الجريدة المذكورة، وإن كان صحيحا ما قيل، فعلى المغاربة جميعا الحسم في هذا الموقف الجديد، حتى لا يشعر الانفصاليون بالاطمئنان على مواقفهم المتخادلة والعميلة لخصوم الوطن، وإلا فما قاله المسؤول في المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتجاوزه ويعبر عن تحول في الموقف الحالي من قضية الوحدة الترابية.

إن تأكيد جلالة الملك في خطاب المسيرة الأخير، قد حسم في مغربية الصحراء وصحراوية المغرب، وفي الموقف الوطني المسؤول الذي يجب أن يكون لدى جميع المغاربة، والذي يقطع مع جميع المواقف العاجزة عن التعبير عن وطنيتها اتجاه قضية الوحدة الترابية، مما يعني أن موقف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يجب أن يكون أكثر وطنية من غيره من المواقف .. وبالتالي، لا يسمح له بالضرورة أن يغرد خارج السرب حول الإجماع الوطني، وأن لا يقدم التنازلات .. فهؤلاء الانفصاليين الذين يتطلعون إلى ما يعزز أطروحتهم المعادية للموقف الوطني حتى لو كان هذا الموقف بالون اختبار لزرع البلبلة في صفوف الانفصاليين ومن يدعم مواقفهم.

لن نتسرع في الحكم على هذا الموقف للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فربما يمتلك الرجل مستجدات لا يعرفها الرأي العام الوطني، ويمكن أن يكون قد توصل إلى تغيير في مواقف الانفصاليين من تطورات الموقف، أو انتزع منهم مواقف جديدة تخدم الموقف الوطني الراهن، وينتظر ما سيعبر عنه صاحب هذه الفتوى السياسية في التعامل مع الانفصاليين .. وعلى ضوء ذلك، يمكن الحكم على الضجة التي خلفها الخبر الذي نشرته جريدة النهار المغربية.

إننا في النقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، نعتبر الخروج عن الإجماع الوطني من أي جهة تطاول غير مسؤول على إجماع المغاربة اتجاه القضية الوطنية، وتشكيك في مشروعية الموقف الوطني منها، وسلوك خياني وضيع يصنف صاحبه ضمن أعداء الوطن، ولاحق له في حمل الجنسية المغربية، وهذا ما لا نريده بالنسبة للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كمناضل يساري يدرك خطورة اللعب بالنار في هذه القضية الوطنية التي تتطلب روح المواطنة المسؤولة والوضوح في الموقف منها، انسجاما مع الإجماع الوطني حولها، وسنكون سعداء إذا كان الخبر عار عن الصحة، وفي غير موضوعه بالنسبة لمواقف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اتجاه قضية الوحدة الترابية والسلوكات المعادية للانفصاليين حولها.

http://www.almostaquilla-press.com/articles.php?categorie=mostaquilla&id=71

لقاء تكويني لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان

نظم يوم الجمعة 15 ماي 2015 بالفرع الاقليمي للمركز الجهوي للتربية والتكوين بالرشيدية لقاء تكوينيا لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بمختلف المؤسسات التعليمية بالاقليم .

ويندرج هذا اللقاء الذي **نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرشيدية–وورزازات** بتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالرشيدية في اطار جهود اللجنة الرامية الى النهوض بثقافة حقوق الانسان داخل المؤسسات التعليمية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة منسقي اندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بغرض تنمية قدراتهم وتعميق فهمهم لكيفية نقل وتمرير قيم الانسان داخل الفضاء المدرسي، كما يروم اللقاء إلى تقوية قدرات الفاعلين التربويين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم السلوك المدني في مجالات التربية والتعليم بالجهة وترسيخ وتعزيز التشبع بمبادئ حقوق الإنسان وقيمها وإنماء مواقف إيجابية في صفوف المتعلمات والمتعلمين وتنمية الوعي لدى كافة المتدخلين التربويين بالحقوق الأساسية للإنسان وبحقوق المواطنين والمواطنات وواجباتهم و جعل الأندية التربوية فضاء مساهما في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها فكرا وممارسة وتعزيز إشعاع المؤسسة وانفتاحها على محيطها؛

وخلال كلمتها بالمناسبة، أشارت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان السيدة فاطمة عراش، الى ان تنظيم هذا اللقاء يندرج في اطار تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة والنيابة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية ، وأكدت ان هذه الاتفاقية تكتسي اهمية كبيرة على اعتبار ارتباطها بالمجال التربوي وماله من انعكاسات على الناشئة التي تحتاج الى تربيتها على ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني في صفوفها، وأضافت أن إشراك المتعلمين له دور مهم من أجل إنماء مواقف إيجابية في صفوفهم و تنمية ممارسة التفكير النقدي لديهم عبر إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعميم وتفعيل نادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في كل المؤسسات التعليمية وجعلها فضاءات ترسخ وتعزز وتنشر تلك الثقافة في الفضاء المدرسي "حتى نضمن جيلا متشبعا بروح السلوك المدني وعارفا بحقوقه وواجباته.

من جهته، اكد النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية السيد عبد الرزاق غزاوي، في كلمة تلاها بالنيابة عنه، رئيس مصلحة محاربة الامية والتربية غير النظامية السيد أحمد الخال ، ان هذا اللقاء يكتسي اهمية كبيرة من حيث مساهمته في بلورة برنامج عمل متكامل "نسعى من خلاله الى تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتمرن على ممارستها "، مبرزا ان التربية على المواطنة تستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتنا في تكوين الانسان المواطن .

وأبرز السيد نائب الوزارة في هذا الإطار ان الهدف يكمن في ربط جسور التواصل بين المؤسسة التربوية واللجنة الحقوقية في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الاطر العاملة في مجال المقاربة الحقوقية .

هذا وقد شهد اللقاء تقديم عرض " دليل المدرس حول التربية على حقوق الانسان في الفضاء الفرنكوفوني وورشتان تربويتان نشطهما كل من رضوان فضيل ومحمد الهكاري، ساهمتا بشكل كبير في تعميق النقاش وتبادل وتقاسم الخبرات بين مختلف المشاركين .

تفاصيل الهبة.. والمواقع الاركيولوجية ..والنيازك..مع حمادي امحيمدات

أضيف : 2015 مايو 28 على الساعة : 19:00:39
الداخلة الرأي:سعيد لعبيدي

حوار مع السيد حمادي امحيمدات نائب رئيس جمعية الطبيعة مبادرة
س:حدثنا عن الهبة المقدمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الأنسان لجمعية الطبيعة مبادرة.
ج:جمعية الطبيعة مبادرة تلقت هبة مهمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الأنسان والمتمثلة في سيارة رباعية الدفع تنفيذا لليوم الصخري الذي أقيم بمدينة كلميم والمتعلق بالجهات الثلاث في يناير 2014.كما أنها اي الهبة تدخل فيأختصاصات المجلس لحماية الحقوق الثقافية.
س:المعروف عن جمعية الطبيعة مبادرة إهتمامها بالوحيش والبيئة عموما .ماقصة المواقع الأركيولوجية؟
ج:نحن في البداية كن نهتم بالبيئة ولكن من خلال العمل الميداني كان يثير أنتباهنا كثرة المواقع الاركيولوجية والنقوش الصخرية وشجعنا جمعية لإهتمام بالمجال الاركيولوجية.ولكن فشلت فأضطربنا إلي تعديل القانون الأساسي للجمعية,وإضافة حماية المواقع الاركيولوجية
س:المعروف أن العدو الأول للمواقع الاركيولوجية هي المقالع هل الداخلة تعيش نفس المشكل؟
ج:الحمد الله هذا الخطر الذي وقع في محافظة العصلي بالسمارة بالنسبة للمواقع المتواجد بالجهة هي بعيدة عن المقالع حاليا ولهذا نحن نقوم بإعداد خطة إستباقية لحماية المواقع.
س:بالنسبة لتوظيف المواقع الاركيولوجية في السياحة بالجهة.
ج:مرحليا الداخلة معروف بالرياضات البحرية ولكن في رؤية وزارة السياحةتصنيف الداخلة كأكبرالمواقع الاركيولوجية ونحن كجمعية نعمل علي تثمنيها.
س:إلي أي مدي الدولة منخلرطة معكم في هذا العمل.
ج: السلطات المحلية ووزارة الثقافة مشكورين,ولكن مستقبلا المجهودات ستتضاعف لحماية هذه المواقع من السرقة والتهديد.
س:ماهي أليات المراقبة والحماية المتبعة من طرف الجمعية.
ج:صراحة مرحليا صعب المراقبة نواجه مشاكل مع حافري القبور و الباحثين عن الكنوز.
س : بالنسبة لنيازك التي تسقط من السماء
ج:لاتدخل في مهامنا ونتابع بتعجب مايرافق كل سقوط نيزك من السماء.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=2506

Les plaies inguérissables de la migration africaine au Maroc

Ils ont peur. Ils implorent toute voiture passant vers Ceuta. Ils supplient son conducteur. Mais, aucun chauffeur ne veut s'arrêter. La route est constituée d'une gigantesque forêt inoccupée. Ces candidats africains à l'immigration clandestine ne cessent de tenter leur chance, malgré l'absence de toute aide. C'est en quelque sorte la détermination du désespéré. Il ne dispose plus d'espoir. Et pourtant, il s'accroche, infatigablement et sans cesse.

Brusquement, un tohubohu règne sur l'ambiance. Ils viennent de déceler une patrouille à l'horizon. Le message passe très vite entre eux. Leurs allures changent. Ils accélèrent la cadence pour se cacher entre les arbres de la forêt. Certains se cachent derrière des rochers pas loin. Peu après, ils sortent de leurs abris. Je me suis rapproché d'eux. Ils ne veulent pas parler. Ils veulent d'abord que je leur donne à manger.

Hier, ils étaient des milliers. Aujourd'hui, ils ne sont plus que des dizaines. Des candidats à l'immigration clandestine, perdus en pleine forêt. Ils se rassemblent dorénavant près de Jebel Moussa (la montagne de Moïse), en cette phase de pleine évolution de ce dossier d'émigration clandestine sur les deux bords du détroit Gibraltar.

Un jeune trentenaire, s'exprimant en anglais, dit : «Nous sommes fatigués. Nous ne pouvons plus supporter. Même ceux qui ont traversé vers Ceuta, ont été remis à la police marocaine. En gros, ils ont risqué leur vie pour rien». L'un de ses amis ajoute «Nous savons que l'Espagne fait face à une crise et il se peut que nous ne trouvions pas de travail là-bas. Mais, nos conditions dans les centres espagnols d'accueil de migrants clandestins, seront surement meilleures que celles que nous vivons maintenant dans cette forêt et nettement meilleures que celles que nous trouverons à notre retour si jamais nous rentrons chez nous. Nous avons parcouru des milliers de kilomètres pour en arriver là et nous avons la chance ; car, beaucoup de nos amis qui nous accompagnaient, sont décédés en cours de route».

Ils sont au seuil du continent européen. Ils ont toujours rêvé d'embrasser son sol. De là où ils sont, sur 'la montagne de Moïse', ils peuvent voir clairement Ceuta. Ils observent les navires pénétrer toutes les deux heures le détroit jusqu'à ce qu'ils atteignent l'autre rive de la Méditerranée. La forte coordination sécuritaire entre le Maroc et l'Espagne ne jouait pas à leur faveur. Suite à cette coordination, toutes leurs tentatives de franchir la barrière de sécurité de Ceuta et Melilla, sont vouées à l'échec. Lesquelles tentatives font beaucoup de victimes, entre morts et blessés, en plus d'une vague d'arrestations. Ces détenus sont tantôt reconduits en dehors de la ville, dans le cadre de ce qui est communément appelé «la livraison chaude». Tantôt, ils sont retenus aux centres de détention archipleins.

Certains parmi ces candidats à l'émigration, ne peuvent plus supporter la vie dans la forêt. Ils décident alors d'abandonner leur rêve de joindre l'Europe et se contentent de vivre dans des quartiers périphériques de Tanger, en espérant bénéficier du statut de «réfugié». Et les relations qu'ils ont tissées dans la forêt peuvent leur permettre de vivre dans une maison cohabitée par des dizaines de candidats désespérés à la migration clandestine.

Hachem Rachidi est militant marocain des droits de l'homme. Il a travaillé pendant 15 ans sur l'immigration africaine au Maroc. Selon lui «l'immigration clandestine africaine à partir du Maroc a connu des changements radicaux. Un grand nombre parmi cette population a élu domicile dans les bidonvilles de Tanger. Du coup, ce n'est qu'une petite minorité marginalisée qui vit encore dans la forêt, en attendant l'occasion pour traverser vers l'Espagne à travers la mer ; car, la pénétration de Ceuta est devenue impossible». Rachidi ajoute : «Les accrochages entre les migrants et les forces de l'ordre ne se déroulent plus à la forêt, mais dans les quartiers chauds de Tanger. Pire, le déplacement des migrants vers Tanger suscite des frictions sans précédent entre eux et la population locale, notamment dans le quartier de Boukhalef qui connait un important mouvement d'exode rural de Marocains venus à la recherche de travail, né du développement de Tanger. D'où ces affrontements violents qui surgissent entre les migrants africains et les autochtones, en rapport avec les problèmes classiques liés à l'immigration, à l'instar de la discrimination et de la marginalisation ».

Rachidi fixe une date-repère qui a, selon lui, impacté la gestion marocaine de ce délicat dossier: «En septembre 2013, le Maroc a adopté une nouvelle approche, humanitaire, qui coupe avec l'approche sécuritaire, adoptée auparavant. Lequel changement a eu lieu grâce au Rapport du Conseil national des Droits de l'homme basé sur les recommandations des associations de la Société civile actives dans le domaine de la migration. Ainsi, le Maroc a régularisé la situation des candidats à l'immigration clandestine vivants sur son sol. Il a créé une direction chargée de ce dossier auprès du ministère de migration, dotée d'importants pouvoirs » a-t-il dit.
Cependant, conclut Rachidi, l'expulsion, en février 2015, des immigrants clandestins dans la région de Couroucou, près de Nador, remet en cause la volonté de continuer ce processus inauguré par le Conseil national des Droits de l'homme.
date: 29-05-1515 categorie: Echos frontaliers

http://dune-voices.info/articles/239/les-plaies-ingu%C3%A9rissables-de-la-migration-africaine-au-maroc.html

الداخلة .. تسليم سيارة ذات الدفع الرباعي لفائدة جمعية الطبيعة مبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حرر من طرف و م ع بتاريخ الخميس 28 ماي 2015 على الساعة 15:58

الداخلة – احتضن مقر ملحقة عمالة إقليم أوسرد، اليوم الأربعاء بمدينة الداخلة، حفل تسليم هبة عبارة عن سيارة ذات الدفع الرباعي مقدمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة جمعية الطبيعة مبادرة، الرائدة في مجال حماية البيئة بجهة وادي الذهب الكويرة.

وترأس حفل تسليم هذه الهبة عامل إقليم أوسرد عبد الرحمن الجوهري، مرفوقا بمستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعدد من الشخصيات المدنية والمنتخبين، فضلا عن عدد من ممثلي هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وتندرج هذه الالتفاتة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة المبرمة بين المجلس وجمعية الطبيعة مبادرة، على هامش تنظيم يوم دراسي في السنة الماضية من طرف مركز الدراسات الصحراوية واللجان الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان–كلميم، والعيون–السمارة، والداخلة–أوسرد.

وكانت جمعية الطبيعة مبادرة سباقة إلى العمل في مجال دراسة النقوش الصخرية والمدافن التلية بإقليم أوسرد، من خلال مشروع جرد التراث الثقافي والطبيعي بالإقليم، بشراكة مع وزارة الثقافة والمجلس الإقليمي لأوسرد، وهو المشروع الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات.

ويهدف هذا المشروع إلى جرد التراث الثقافي والطبيعي بإقليم أوسرد، ودراسة المؤهلات الأركيولوجية، تحديدا النقوش الصخرية، والمدافن التلية والمقابر التاريخية، والمواقع ما قبل التاريخية والتراث الطبيعي، وذلك من أجل إعداد وثيقة مرجعية عبارة عن كتاب يضم التراث الثقافي والطبيعي بإقليم أوسرد.

وعبر النائب الأول لرئيس جمعية الطبيعة مبادرة، امحيمدات حمادي، لوكالة المغرب العربي للأنباء، عن عميق امتنان المكتب الإداري للجمعية وباقي أعضائها لهذه الالتفاتة الطيبة للمجلس بهذه العملية التي ستمكن الجمعية من دراسة وتثمين وحماية هذه المواقع الأركيولوجية والتي تمثل إرثا وطنيا وإنسانيا.

وأضاف أن هذه الهبة، الممنوحة من طرف المجلس، تدخل في إطار تسهيل مهام فرق العمل الميدانية للجمعية، والتي تندرج في إطار تعزيز وصيانة الذاكرة والموروث الثقافي للمنطقة، مبرزا أن هذه الهبة ستمكن فرق العمل من الاشتغال بأريحية لسبر أغوار تاريخ هذه المنطقة الغنية ودراستها بشكل أفضل

http://ar.sahara-times.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9_a6194.html

أشاد باهتمام المؤسسات المدنيّة بأوضاع ذوي الإعاقة

الصبار يدعو إلى تعزيز جهود منظمات حقوق الإنسان في المغرب

GMT08:03 2015الجمعة ,29 أيار / مايوShare

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، محمد الصبار

الدار البيضاء . جميلة عمر

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، محمد الصبار إلى تعزيز استقلالية الأجندة الوطنية والعمل على رصد احتياجات المجتمع وترجمة التطورات الدستورية والنهوض بجودة تقارير المنظمات ودقتها وحياديتها وإشراك صوت الناشط الحقوقي في ما يخص السياسات العمومية.

ولفت الصبار، خلال مائدة مستديرة نظمت بمبادرة من حلقة الوفاء لذاكرة محمد الحيحي، بعنوان "الحركة الحقوقية ورهان البناء الديمقراطي"، بمشاركة عدد من ممثلي الهيئات الحقوقية إلى أهمية التوسع والتعدد في النسيج المدني المغربي المهتم بقضايا حقوق الإنسان.

وبيّن وجود 442 جمعية مدنية تهتم بالإعاقة التي تعد جزء من حقوق الإنسان، مشددا على الارتباط الوثيق بين التطور الديمقراطي والنهوض بحقوق الإنسان.

وأبرز ناشطون حقوقيون الدور الذي اضطلعت به ولا تزال الحركة الحقوقية في تطوير البناء الديمقراطي في المغرب، وكذا التحديات المرتبطة بتفعيل المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وتكريس الاستقلالية وتطوير الأداء في تتبع السياسيات العمومية والاحترافية في العمل.

وتطرق النشطاء إلى المكتسبات البارزة التي حققتها الحركة الحقوقية وحجم الرهانات والتحديات المطروحة في مسار تعزيز البناء الديمقراطي، خصوصًا ترجمة التطورات الراهنة دستوريا في المجال الحقوقي على المستويين التشريعي والميداني وكذلك تحديات مواجهة التطرف.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

CNDH

Sebbar met en avant l'étendue et la pluralité du tissu des droits de l'Homme

12278/1

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar a mis en avant l'étendue et la pluralité du tissu civil marocain qui s'intéresse aux questions des droits de l'homme. S'exprimant lors d'une table ronde tenue mercredi à Rabat, M. Sebbar a fait savoir qu'il existe au Maroc 442 associations s'intéressant aux personnes en situation de handicap, mettant l'accent sur la relation étroite entre le développement démocratique et la promotion des droits de l'Homme dans ses différentes dimensions.

Lors de cette rencontre, initiée à la mémoire de Mohamed El Hihi sur le thème "le mouvement des droits de l'Homme et le défi de consolidation de l'édifice démocratique" avec la participation des représentants de plusieurs instances et acteurs associatifs et académiques concernés, M. Sebbar a souligné la nécessité de l'indépendance de l'agenda national dans le domaine des droits de l'Homme et la définition minutieuse des besoins de la société en la matière, outre les défis relatifs à la mise en oeuvre des développements constitutionnels dans le domaine des droits de l'homme et la promotion de la qualité, de l'exactitude et de la neutralité des rapports des organisations en plus de permettre aux acteurs des droits de l'homme de s'exprimer au sujet des politiques publiques.

Des acteurs des droits de l'Homme de différents horizons ont, à cette occasion, mis en avant le rôle du mouvement des droits de l'Homme dans la consolidation de l'édifice démocratique au Maroc, outre les défis relatifs à la dynamisation et la mise en oeuvre des dispositions de la Constitution dans ce domaine. Dans ce cadre, ces intervenants ont mis l'accent sur les acquis réalisés par les mouvements des droits de l'homme et les défis qui se profilent pour la consolidation de l'édifice démocratique, A ce propos, le bâtonnier Abderrrahmane Benameur a rappelé la lutte des mouvements des droits de l'homme durant des années difficiles de l'histoire du Maroc pour dynamiser le principe de la démocratie et faire respecter les droits de l'Homme, soulignant que les associations des droits de l'homme ont réalisé des acquis au niveau constitutionnel outre la multiplication du nombre des organisations des droits de l'Homme.

Il a estimé que les textes de loi et la Constitution, même en offrant des garanties, ne sont pas suffisants s'ils ne sont pas concrétisés dans la réalité, mettant l'accent sur le rôle de l'institution législative, du pouvoir exécutif, de la justice et de la société particulièrement les associations des droits de l'homme dans la dynamisation et la consécration du respect des droits de l'homme.

Pour sa part, le président du centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), M. Habib Belkouch a mis l'accent sur la nécessité de revisiter l'histoire des mouvements des droits de homme, soulignant que ce mouvement a pu réaliser de grands acquis qui ont fait des droits de l'homme une question d'actualité dans l'agenda de tous les acteurs et qui a été traduite par les politiques de l'Etat au niveau de la démocratie, des droits de l'homme, de la question de la femme et des droits culturels.

(Suite en P.2)

CNDH

12278/1-2

Sebbar met en avant l'étendue et la pluralité du tissu des droits de l'Homme

(Suite de la P.1)

Mme Khadija Marouazi, présidente du Médiateur pour la Démocratie a estimé, pour sa part, que les grandes mutations que connait le Royaume sont dues, en grande partie, aux mouvements des droits de l'Homme, appelant les ONG à plus de vigilance dans le contrôle des politiques publiques et des dysfonctionnements qui peuvent les entacher au niveau des principes des droits de l'homme et de la démocratie.

Quant à Latifa Bouhsinni, professeur universitaire et acteur dans le domaine des droits de l'homme, elle a mis l'accent sur le rôle du mouvement féminin dans le mouvement des droits de l'homme pour la consécration de l'édifice démocratique et l'égalité des sexes.

Les intervenants ont également mis l'accent sur le parcours du militant Mohammed El Hihi (1928-1998) fondateur de l'Association marocaine des droits de l'Homme (AMDH).

ANALYSE

4802/49-50

Code pénal, société civile, presse..., à quoi ont servi les débats nationaux ?

- La presse, la société civile, les droits de la femme, de l'enfant, la Justice..., plus de deux ans de dialogue et rien de concret.
- Sur une douzaine de textes de lois auxquels ces débats devaient donner lieu, seuls deux sont devant le Parlement.
- La totalité des débats nationaux sont initiés et menés par des ministres PJD, ce qui est une des causes de leur échec.

L'actuel gouvernement a engagé au lendemain de son investiture une série de dialogues nationaux. Les plus commentés étant ceux relatifs à la société civile, aux droits de la femme et de l'enfance. Non seulement ils n'ont pas réussi à dégager un consensus sur ces thématiques, mais ils ont parfois diviser la société en deux clans opposés. Pourtant rien ne prédestinait ces initiatives à un échec notoire. Du moins sur la forme. Le modus operandi est irréprochable, mais sa mise en œuvre l'est moins. Tous ces dialogues, ils sont au nombre de six, ont été menés presque de la même manière. D'abord un dialogue interne au sein même de l'instance ; ensuite, la création de groupes de travail thématiques ; et enfin des conférences régionales à travers le pays. Il se peut même qu'il y ait recours à des experts étrangers ou, du moins, à un benchmark. Des conférences d'accompagnement, des journées d'études, thématiques ou générales sont également organisées et accompagnées par une large campagne médiatique. Enfin, et *«en vue d'élargir les consultations et de donner au public la possibilité de contribuer au dialogue national»*, il se peut même qu'un débat parallèle soit lancé à travers le net, soit par la création d'un forum dédié ou en mettant à profit les réseaux sociaux ou les deux. Enfin, une cérémonie de clôture avec présentation des résultats et, éventuellement, des recommandations du dialogue voire une charte nationale. Et bien sûr les chiffres qui vont avec. Les dialogues sont suivis, théoriquement, par l'élaboration des projets de lois largement inspirés des recommandations du dialogue. Bien sûr, ce n'est qu'après qu'intervient le rôle des élus auxquels il est arrivé, pour certains, de ne pas apprécier le fait qu'ils aient été écartés de ces dialogues (www.lavieeco.com). Cela dit, seuls deux textes de loi ont pu franchir cette étape. Ils sont tous les deux relatifs à la réforme de la justice. Le premier, un projet de loi organique portant création d'un Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (art. 113 à 116 de la Constitution), n'en est encore qu'à ses débuts. Il a été présenté par le ministre le 17 décembre 2014 après son adoption en conseil de gouvernement et en conseil des ministres. A l'heure actuelle, il est toujours en stand-by depuis que la commission de la justice des droits de l'homme ait finalisé l'examen de la totalité de ses articles (113 articles), depuis déjà le 3 mars dernier. Quant au second texte, également un projet de loi organique portant statut des magistrats (art. 112 de la Constitution), il a été présenté devant la commission à la première Chambre, le 15 avril dernier. Le 6 mai, la commission avait fini d'examiner la totalité de ses 107 articles. Depuis, plus rien.

C'EST À SE DEMANDER SI ENGAGER DE TELS DÉBATS NATIONAUX N'EST PAS UNE COUVERTURE POUR LE PARTI AU POUVOIR DE PRÉSENTER DES TEXTES DE LOI RÉTROGRADES, VOIRE LIBERTICIDES, TOUT EN INSISTANT QUE C'EST LE FRUIT D'UN DÉBAT COLLECTIF ET D'UNE LARGE PROCÉDURE PARTICIPATIVE

Le PPS pour tempérer l'élan du PJD

Quant à l'autre texte de loi actuellement en préparation, la première mouture diffusée par le ministère de la justice, pour la soumettre au débat public est jugée décevante, notamment en ce qui concerne les libertés individuelles. Ce qui fait dire à Nabil Benabdellah, SG du PPS et allié indéfectible du PJD au gouvernement, *«en matière de libertés, on ne peut pas accepter moins que ce qu'il y a déjà dans l'actuel code pénal»*. Cela dit, reconnaît le même responsable, le nouveau texte apporte des avancées incontestables surtout en ce qui concerne les peines alternatives. Mais, c'est au niveau des libertés individuelles et de la peine de mort que le texte est le plus rétrograde. Le PPS multiplie les mises en garde, il est même allé jusqu'à menacer ouvertement de quitter le gouvernement si le texte, qui n'a jamais été soumis à l'appréciation de l'instance de la majorité, passait tel quel. Ce n'est d'ailleurs pas le seul texte face auquel le PPS a exprimé ses réserves. Le parti s'est montré, jusque-là, intransigeant à chaque fois qu'il a été question de libertés, du choix démocratique et des droits de la femme et de l'enfant. A ce niveau, les deux consultations publiques, avec commissions scientifiques à l'appui, menées par le ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, n'ont pas encore abouti à des résultats concluants. Ainsi, s'agissant du conseil consultatif pour la famille et l'enfance, (prévu par article 169 de la Constitution), une commission scientifique a été créée, il lui a été confié la mission de mener de larges consultations avec différents

.../...

.../...

acteurs concernés. Les débats ont effectivement commencé le 22 février 2013. Le CNDH a même été approché pour donner son avis sur la questions, chose qu'il a d'ailleurs faite. A en croire la ministre de la solidarité de la famille, de l'enfance et de la cohésion sociale, qui intervenait dans une conférence en juin 2014, le texte portant sur la création de ce conseil, et donc fruit de ce débat national, était prêt et allait être injecté incessamment dans le circuit législatif. Selon des sources au ministère, un projet de loi a été déposé en août de la même année au Secrétariat général du gouvernement.

Près d'une année plus tard, le gouvernement vient de finaliser un avant-projet jugé en deçà des attentes. *«On s'attendait à ce que le futur Conseil puisse jouer un véritable rôle actif en matière de protection de la famille et de l'enfance et la prévention des cas de violences qu'elle subit et voilà que le texte nous propose une instance aux prérogatives purement consultatives pour le compte du gouvernement et du Parlement»*, s'insurge-t-on auprès des milieux associatifs.

Après le dialogue, une commission ministérielle

Notons que, selon l'article 169 de la Constitution, ce conseil a pour mission d'*«assurer le suivi de la situation de la famille et de l'enfance, d'émettre son avis sur les plans nationaux relatifs à ces domaines, d'animer le débat public sur la politique familiale et d'assurer le suivi de la réalisation des programmes nationaux, initiés par les différents départements, structures et organismes compétents»*.

Cela dit, le projet n'est pas encore présenté au conseil du gouvernement, contrairement au texte également préparé par le même ministère et qui porte sur l'Autorité chargée de la parité et de la lutte contre toute forme de discriminations. A l'instar du débat sur le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, la même démarche a été adoptée pour la Haute autorité chargée de la parité avec la création d'une commission scientifique à la tête de laquelle a été nommée l'universitaire Rahma Bourquia. Cette commission scientifique, qui a démarré son travail le 12 décembre 2013, a recueilli les avis des différents partenaires. Au final, un avant-projet de loi a été élaboré et présenté en conseil de gouvernement qui a décidé de surseoir à son adoption. Le chef du gouvernement a décidé de mettre en place une commission interministérielle pour affiner le projet. Le projet de loi avait d'abord été présenté en février en conseil de gouvernement. Ce n'est que le 19 mars qu'il a été adopté, sous réserve. C'est que le texte en question est toujours contesté par un large pan de la société civile, des associations féministes notamment et des partis de l'opposition. Même au sein de la majorité, le texte est loin de faire l'objet d'un consensus. Ce n'est pas pour rien que le PPS s'est empressé de mettre en place sa propre instance chargée de la parité au sein du parti. Au final et pour apaiser l'atmosphère, le conseil de gouvernement a fini par mettre en place une *«commission interministérielle»* qui sera chargée d'examiner les dossiers *«en toute conformité avec les principes de Paris régissant les institutions nationales chargées de la promotion et la protection des droits de l'homme»*, tient à préciser Mustapha El Khalfi, ministre de la communication et porte-parole du gouvernement. Cela en ajoutant que *«le comité scientifique a reçu plus de 80 mémorandums de la part des instances nationales, des associations et acteurs de la société civile, des organisations professionnelles, des partis politiques et des individus»*. Ce qui laisse entendre que l'initiative en soi a bien été saluée, mais le texte qui en a découlé est loin de faire l'unanimité de tous les acteurs. La preuve, deux mois après la création de cette *«commission ministérielle»*, toujours aucune trace de ce projet de loi.

Le code de la presse toujours attendu

C'est pratiquement le même sort qui a été réservé aux deux avant-projets de lois organiques portant mise en œuvre des articles 14 et 15 de la Constitution. Les deux projets de loi organique encadrant le droit de présentation des propositions en matière législative et les pétitions adressées aux pouvoirs publics sont le fruit d'une année de débat national (il a démarré le 13 mars 2013) mené par le ministère chargé des relations avec le Parlement et la société civile.

Les deux avant-projets ont été rendus publics fin avril, et présentés pour examen en conseil de gouvernement le 23 avril dernier. On connait l'accueil qui leur a été réservé aussi bien par une partie de la classe politique que par un large pan de la société civile et des analystes politiques (www.lavieeco.com). Bref, le conseil a décidé qu'il *«a pris note des deux textes»* et selon le ministre de la communication *«a donné son aval concernant ces deux projets de texte tout en tenant compte des observations formulées par certains ministres»*. De même qu'il a été décidé de les soumettre à une commission interministérielle *ad hoc*, présidée par le chef du gouvernement. Laquelle commission devait mettre en forme les deux textes en vue de les présenter en conseil des ministres. Un conseil des ministres s'est tenu le 15 mai dernier, mais les deux projets de lois ne figuraient pas à l'ordre du jour. Le débat national sur la société civile devait également déboucher sur une nouvelle loi organisant le milieu associatif en remplacement au célèbre Dahir des libertés publiques de 1958. Une première mouture de ce texte a été fuitée, il y a plusieurs mois, par les milieux chargés de ce débat, mais sans plus. C'est pratiquement le même sort réservé non pas à un seul texte de loi, mais à toute une panoplie de textes devant remplacer l'actuel code de la presse. Il s'agit en fait de plusieurs nouveaux textes : le code de la presse à proprement parler, une loi sur l'édition, une autre sur la publicité, un nouveau statut du journaliste professionnel, une loi encadrant le droit d'accès à l'information pour les journalistes et un texte relatif au futur Conseil national de la presse. Ainsi, un débat national a bien été engagé, début octobre 2012, par le ministère de la communication qui faisait suite à un autre débat, initié, lui, par le Parlement.

C'est ainsi que le département de tutelle a créé, c'est une étape fondamentale, une commission scientifique et technique présidée par l'ancien ministre Mohamed Larbi Messari. A ce jour, bien que certaines moutures aient été rendues publiques, aucun avant-projet n'est encore prêt pour être soumis à l'approbation du conseil de gouvernement. Sur un tout autre registre, le chef du gouvernement a annoncé une décision de mettre en place une commission pour conduire un autre débat national sur le dialogue social. C'était le 4 janvier 2013. Depuis, cela est resté une annonce sans suite.

Un débat pour le dialogue social

Les projets de lois organiques relatifs à l'organisation des syndicats et à l'exercice du droit de grève, entre autres, qui devaient découler de ce débat, n'ont toujours pas vu le jour. Quant au dialogue social, en lui-même, il est arrivé à une impasse. Les syndicats qui auront, entre-temps, organisé une marche nationale, observé une grève générale, boycotté les festivités du 1er Mai dernier, dénoncent l'absence d'une volonté sincère de la part du gouvernement de poursuivre ce dialogue. Le gouvernement, par la voix de son chef, assure –la dernière fois étant mardi dernier lors de son passage devant la première Chambre dans le cadre de l'article 100 de la Constitution– que les négociations ne se sont jamais arrêtées et que le dialogue social n'est jamais rompu. En définitive, c'est à se demander si engager de tels débats nationaux n'est pas une couverture pour le parti au pouvoir de présenter des textes de loi rétrogrades, voire liberticides, tout en insistant qu'ils sont le fruit d'un débat collectif et d'une large procédure participative. Cela tout en noyant le débat, comme c'est le cas de celui relatif à la société civile, avec une nuée d'associations qui gravitent autour du MUR, la matrice idéologique du PJD. Pour certaines parties de l'opposition, ces dialogues auront, du moins, permis à certaines entreprises proches du PJD de bénéficier de marchés publics dans des conditions contestées (impression des documents, prestations liées à l'organisation et la logistique, ...). C'est pour cela que les formations de l'opposition continuent d'exiger une reddition des comptes devant le Parlement et un audit des dépenses du dialogue national sur la société civile (17 millions de DH) malgré le départ de l'ancien ministre ■

TAHAR ABOU EL FARAH

Il y a débat et débat

Le débat, le dialogue et globalement l'approche participative n'est pas chose nouvelle pour les Marocains. L'actuelle Constitution est bien le fruit d'une approche participative à laquelle a été associée la totalité des composantes et des tendances de la société marocaine. Les partis politiques, les syndicats, les associations de la société civile..., tout ce monde a été mis à contribution, sans discrimination. Et si le texte a été voté, via un mémorandum, à une écrasante majorité, c'est qu'elle reflète les attentes de tous ceux qui ont participé à ce débat ayant conduit à son élaboration. L'actuelle loi organique de la régionalisation est également le résultat d'un débat national mené par une Commission consultative royale. Les conclusions de son rapport ont été reprises par la Constitution et déclinées en projet de loi organique. Le nouveau code de la famille est également né d'une approche participative initiée au début des années 2000. Le dialogue national sur l'aménagement du territoire date de cette même époque. Une charte nationale de l'aménagement du territoire en est la résultante. Plus fréquemment, les textes électoraux sont presque exclusivement le fruit d'un débat entre différents partenaires politiques. Ainsi, à la veille de chaque échéance électorale, c'est à peine si les textes portant découpage électoral, mode de scrutin, seuil électoral,.... suscite un débat au Parlement. Ces textes, avant d'en arriver là, font généralement l'objet d'un consensus. Depuis la promulgation de la nouvelle Constitution, des instances de consultation sont mises en place, ou en cours, pour justement encadrer et mener des débats nationaux restreints ou élargis sur différents thèmes, les droits de l'homme, l'enseignement et la formation, les questions économiques et sociales... C'est dire que le débat n'est pas une formalité ou un moyen d'adouber certaines tendances de la société, mais un pilier outil de la démocratie participative ■